أثر المعرفة ومحو الأمية المالية على مستوى الشمول المالي في العالم خلال عام 2017

The Impact of Knowledge and Financial Literacy on the Level of Financial Inclusion in the World during 2017

د. محمد بن موسى[1]

[1]جامعة زيان عاشور بالجلفة (الجزائر)، bben_moussa@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 2018/9/01 **تاريخ القبول:** 2018/12/15 **تاريخ النشر:** 2018/12/30

ملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى اختبار العلاقة بين كل من المعرفة ومحو الأمية المالية (كمتغيرات مستقلة) من جهة، ومستوى الشمول المالي في العالم (كمتغير تابع) من جهة أخرى. تضمن مجتمع الدراسة كل دول العالم التي لديها لها جميع المؤشرات المتعلقة بمتغيرات الدراسة، وبلغ إجمالي عددها 116 دولة إضافة إلى هونغ كونغ كإقليم إداري خاص، أي بمجموع 117.

تم الكشف عن وجود علاقة تأثيرية بين (محو الأمية المالية، والمعرفة) و(الشمول المالي)، إذ تم التوصل إلى أن محو الأمية المالية تفسر ما مقداره 84.7 في المائة من قيمة التغيرات في الشمول المالي في العالم، وعند أخذ المعرفة إلى جانب محو الأمية المالية، تضاف قوة تفسيرية مقدارها 1.8 في المائة للنموذج، حيث تبلغ القوة التفسيرية لمحو الأمية المالية والمعرفة مع بعضهما البعض (86.5 في المائة) من قيمة التغيرات في الشمول المالي في العالم.

كلمات مفتاحية: الأثر؛ الشمول المالي؛ المعرفة؛ محو الأمية المالية؛ دول العالم.

تصنيف JEL: G20 ؛ D14 ؛ D83 ؛ I22

المؤلف المرسل: د. محمد بن موسى، **الإيميل:** bben_moussa@yahoo.fr

Abstract:

This study aimed to test the relationship between knowledge and financial literacy (as independent variables)on the one hand and the level of financial inclusion in the world(as dependent variable) on the other. The study population included all the countries in the world that have all the indicators related to variables of the study (116) countries in addition to Hong Kong as a special administrative region, the total became (117).

an effect relationship was found between (financial literacy, knowledge) and (financial inclusion).It was also found that financial literacy explains 84.7 per cent of the value of changes in financial inclusion, and when we take knowledge with financial literacy, an explanatory power of 1.8 per cent is added to the model, where the explanatory power of financial literacy and knowledge with each other is equal to 86.5 per cent of the value of changes in financial inclusion n the world.

Keywords: Impact; Financial Inclusion; Knowledge; Financial Literacy; World Countries.

Jel Classification Codes : G20 ; D14 ; D83 ; I22

1.مقدمة:

أصبح معترفاً على نطاق واسع على أن الشمول المالي (Financial Inclusion)عامل حاسم في الحد من الفقر وتحقيق النمو الاقتصادي، فمشاركة الأفراد في النظام المالي، تجعلهم أكثر قدرة على بدء الأعمال التجارية وتوسيعها، الاستثمار، إدارة المخاطر، تحمل الصدمات المالية...الخ، فحسب(Baral, S. K, 2017) قضية الشمول المالي برزت بوصفها نموذجا جديد النمو الاقتصادي، حيث يلعب الشمول المالي دوراً رئيسياً في تخليص البلدان من الفقر.

إن عدم قدرة الأفراد أو الأسر على الوصول إلى الخدمات المالية الضرورية واستخدامها بالشكل المناسب، يمكن أن ينبع من مشاكل في الوصول، الأسعار، التسويق الاستبعاد الذاتي استجابة للتجارب أو

التصـورات السـلبية أو الأميـة الماليـة. فمحدوديـة المعرفـة الماليـة تعمـل كحـاجز حيـوي أمـام الطلـب علـى الخدمات، فإذا لم يكن الأفراد مُلمّين أو مرتاحين مع المنتجات أو الخدمات، فإنهم لن يطلبوها.

2.1. هدف الدراسة:

في هذه الدراسة سنهدف—وبصفة رئيسية– إلى اختبار تأثيركل من المعرفة (Knowledge) ومحو الأمية المالية (Financial Literacy) على مستوى الشمول المالي (Financial Inclusion) في العالم خلال عام 2017.

3.1. إشكالية الدراسة وأسئلتها الفرعية:

تتمحور إشكالية بحثنا حول علاقة الشمول المالي بالمعرفة التي يحوزها أفراد المجتمع بصفة عامة، والمعرفة المالية بصفة خاصة، وهي مصاغة في السؤال التالي:

– هل يوجد أثر للمعرفة عموما ومحو الأمية المالية خصوصا على مستوى الشمول المالي في العالم خلال عام 2017؟

للإجابة عن هذه الإشكالية، تم تقسيمها إلى سؤالين فرعيين:

– هل يوجد أثر للمعرفة على مستوى الشمول المالي في العالم خلال عام 2017؟

– هل يوجد أثر لمحو الأمية المالية على مستوى الشمول المالي في العالم خلال عام 2017؟

4.1. فرضيات الدراسة:

ينبثق عن أسئلة الدراسة الفرضية الرئيسة H_0والفرضيات الفرعية H_{01} وH_{02} التالية:

– H_0: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) للمعرفةومحو الأمية المالية على مستوى الشمول المالي في العالم خلال عام 2017.

– H_{01}: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) للمعرفة على مستوى الشمول المالي في العالم خلال عام 2017؛

- H_{02}: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) لمحو الأمية المالية على مستوى الشمول المالي في العالم خلال عام 2017.

5.1. الدراسات السابقة وتموضع الدراسة الحالية منها:

موضوع الدراسة حظي ببحوث حديثة ومستفيضة إلا أن كلها أجنبية، لكن لعدم اتساع المجال لعرضها كلها سنقتصر على أهم هذه الدراسات، وهي كما تظهر في الجدول أدناه:

الجدول رقم (10): تلخيص مضامين الدراسات السابقة

الدراسة	الهدف	المجتمع/ العينة	متغيرات الدراسة	الطريقة والأدوات	أهم النتائج
(Akileng, G., Lawino, G. M., & Nzibonera, E. ,2018)	كيف يمكن لمحو الأمية المالية والإبداع المالي تحسين الشمول المالي بين الأسر في أوغندا	السكان البالغين في كل من المناطق الريفية والحضرية في أوغندا	-محو الأمية المالية -الإبداع المالي -الشمول المالي	دراسة من خلال الاستقصاء المقطعي (cross-sectional survey) باستعمال تحليل الارتباط والانحدار	-محو الأمية المالية والإبداع المالي من أفضل محددات الشمول الماليين الأسر؛ -تمتلك الأسر قدرة أكبر على اتخاذ قرارات مستنيرة بشأن الابتكارات الجديدة للمنتجات والخدمات المالية
(Jariwala, H. V. 2017)	هدفت إلى دراسة موضوع الشمول المالي وتمكين المرأة ومحو الأمية المالية.	تستند دراسة الحالة إلى تجربة حياة حقيقية لامرأة أمية في ولاية غوجارات (Gujarat) الهندية، تعيش تحت خط الفقر	-الشمول المالي -تمكين المرأة -محو الأمية المالية	تم إقناع المرأة في البداية بفتح حساب مصرفي لتمكينها من التمكين المالي بموجب نظام الشمول المالي.في وقت لاحق	-بسبب عدم معرفة المفاهيم المالية الأساسية (محو الأمية المالية الأساسية) ، أصبحت المرأة ضحية الشمول المالي، بدلا من الاستفادة منه؛ -جعل المرأة متعلمة في المجال المالي أكثر أهمية من مجرد إقناعها بفتح حساب مصرفي وإدراجها في النظام المالي الرسمي للهند.

الدراسة	الهدف	المجتمع/ العينة	متغيرات الدراسة	الطريقة والأدوات	أهم النتائج
(Lalrinmawia, M., & Gupta, H, 2015)	التعـرف علـى مسـتوى محـو الأميـة الماليـة بـين مزارعـي منطقـة لـونغلي (Lunglei) التابعـة لولايـة ميزورام الهندية	320 أسـرة مزارعـة في جميـع أنحـاء مقاطعة لونغلي	محـو الأميـة الماليـة	تم استخدام استبيان يتضـمن مقيـاس معدل لـمحو الأمية الماليـة الـذي وضـعته OECD/INFE (2011) تم اسـتخدام النسـب المئويـة واختبـار Chi-square	– المزارعـون أميـون مـن الناحية الماليـة: حيـث أن 86.56٪ يعـانون مـن ضـعف في المعرفـة الماليـة، و9.38٪ لـديهم معرفـة ماليـة متوسـطة و4.06٪ فقـط لـديهم معرفـة ماليـة جيدة
(Fraczek, B., Bačová, M., Hintošová, A. B., & Sivicek, T., 2017)	التعـرف علـى مسـتوى محـو الأميـة الماليـة ودرجـة بـين الطلاب الذين يدرسـون المجـالات الاقتصادية	المسـح الـذي أجـري بين طلاب الاقتصاد في بلـدان فيشـجراد (Visegrad 4): التشـيك 362 طالـب، المجـر 203 طالـب، بولنـدا 362 طالبًـا، وسـلوفاكيا 274 طالبًا	– محـو الأمية المالية – الشـمول المالي	تم اسـتخدام استقصـاء يقـيس الاسـتعمال المتـزامن لمسـتوى محـو الأميـة الماليـة ودرجـة الشمول المالي كتقييم لكفاءة التعليم المالي	– مسـتوى محـو الأميـة الماليـة مـنخفض جـدا. ويعـني ذلـك أن طـلاب الحقـول الاقتصـادية في بلدان V4 غير مجهـزين ليكونـوا مشـاركين مسـتثمرين نشـطين أو المستشـارين والخـبراء في الأسواق المالية – دراسة درجة الشـمول المالي بين الطلاب الذين يتم تثقيفهم في المستوى الأساسـي في نفـس الوقـت يؤكـد المسـتوى الأدنى للشـمول المـالي الواعي.
(Widhiyanto, I., Nuryartono, N., Harianto, H., & Siregar, H., 2018)	تحليل مستوى وتأثير متغيرات محـو الأميـة الماليـة لـدى المسـتحيبين، وتحليـل المتغيرات التـي	تم توزيـع اسـتبيانات علـى مـزارعين ضـمن300 قطعـة أرض. حيـث تماختيار 13 قرية من 9 مقاطعـات تابعـة لمدينـة كنـدال	-المتغـير التـابع هـو الماليـة مؤشـر محـو الأمية الماليـة -المتغـيرات المستقلة	الانحـدارات المتعـددة والتحليل اللوجستي	-مسـتويات محـو الأميـة الماليـة موجـودة عنـد الفئات المتوسطة – المتغـيرات المـؤثرة في إمكانيـة الوصـول إلى KKP-E مـن دخـل المـزارع، وعـرض المنطقـة

الدراسة	الهدف	المجتمع/ العينة	متغيرات الدراسة	الطريقة والأدوات	أهم النتائج
	تؤثر على وصول المزارعين إلى برنامج (KKP-E) (ائتمان الطاقة والأمن الغذائي للحكومة الاندونيسية)	ريجنسي(Kendal Regency) الاندونيسية.	الجنس، العمر، مدة التعليم، المهنة الرئيسية، المسافة إلى العاصمة، الدخل السنوي، وملكية الحسابات المصرفية، والمشاركة في التعليم المالي		المزروعة، الضمانات، سعر الفائدة، مؤشر محو الأمية المالية، الوضع القانوني لمجموعة المزارعين، وخبرات إمكانية الوصول إلى الائتمان ومبلغ القرض. يؤثر التعليم المالي بشكل كبير على إمكانية الوصول إلى برنامج(KKP-E)
(Santos, D. B., Mendes-Da-Silva, W., & Gonzalez, L., 2018)	تأثيرات محو الأمية المالية على الاقتراض غير الرسمي، مثل القروض من الأصدقاء	2023 عائلة برازيلية	- محو الأمية المالية - الاقتراض غير الرسمي -الاقتراض من القنوات الرسمية	تم استعمال نماذج (LOGIT) متعددة الحدود، حيث تم مقارنة محو أثر الأمية المالية على النزوع إلى أخذ قروض غير رسمية بين العائلات التي لم تقترض على الإطلاق وتلك التي أخذت قروض بنكية.	-تشير النتائج إلى ملاءمة محو الأمية المالية للقروض غير الرسمية أكثر من قنوات الائتمان الرسمية
(Okello, C. B., Ntayi, J. M., Munene, J. C., & Nkote Nabeta, I., 2016)	الهدف الرئيسي هو تحديد دور رأس المال الاجتماعي في العلاقة بين	تألف مجتمع الدراسة من السكان من 76464 أسرة فقيرة مأخوذة من مقاطعتين فرعيتينكايامبيسي	- رأس المال الاجتماعي - محو الأمية المالية - الشمول المالي	تم استخدام برنامج MedGraph (الإصدار 3.0 من Excel) ، واختبار (Sobel and Kenny and	-وجود رأس مال الاجتماعي في العلاقة يعزز العلاقة بين محو الأمية المالية والإدماج المالي بنسبة 61.6 في المائة بين الأسر الريفية

الدراسة	الهدف	المجتمع/ العينة	متغيرات الدراسة	الطريقة والأدوات	أهم النتائج
	محـو الأميـة الماليـة والشـمول المـاليفي ريـف أوغندا	وغومـا Kyampisi (and Goma في اقلـيم موكونـو (Mukono) في ريف اوغندا، حيث بلـغ حجـم العينـة الإجمالي 375 أسرة		(Baron tests لاختبار تأثير وساطة رأس المـال الاجتمـاعي في العلاقـة بـين محـو الأميـة الماليـة والشمول المالي. دراسـة مـن خـلال الاستقصـاء المقطعي (cross-sectional survey	الفقيرة في أوغندا. -توحي النتائج أنه مع غيـاب رأس المـال الاجتماعي ، قد يفشل محو الأمية المالية في تعزيز مستوى الشـمول المـالي بين الأسر الريفية الفقيرة في أوغندا.

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الدراسات السابقة

يتضح من خلال نوعية، بيئة وحداثة الدراسة السابقة (دراسة عام 2015، ودراسة عام 2016 ودراستان عام 2017، وثلاث دراسات عام 2018)، أهمية موضوع الشمول على الصعيد العالمي، وكذا أهمية دراسة محدِّداته سيما ما تعلق منهابمحو الأمية المالية إذ أنَّ:

هناك من الباحثين من حاول معرفة مستوى الأمية المالية، وهناك من درسها على مستوى المزارعين (Widhiyanto, I., Nuryartono, N., و Lalrinmawia, M., & Gupta, H, 2015) Harianto, H., & Siregar, H., 2018، وهناك من درسها بين الطلاب الدارسين للمجالات الاقتصادية (Fraczek, B., Bačová, M., Hintošová, A. B., & Sivicek, T., 2017) ؛

وهناك من حاول معرفة المتغيرات التي من شأنها أن تكون داعمة أو مثبطة لانتشار الشمول المالي، فنجد(Akileng, G., Lawino, G. M., & Nzibonera, E. ,2018)قد حاولوا التعرف على كيفيـة تحسـين الشـمول المـالي بـين الأسـر في أوغنـدا مـن خـلال محـو الأميـة الماليـة والإبـداع المـالي. أما(Jariwala, H. V., 2017)فقد وضح في دراسته أن عدم معرفة المفاهيم المالية الأساسية (محو الأمية

المالية الأساسية) جعل المرأة ضحية الشمول المالي، فدَحْرُ الأمية لدى المرأة في المجال المالي، أولى بالعناية بإقناعها بفتح حساب مصرفي، لتدخل في منظومة الشمول المالي. كما تم في دراسة (Santos, D. B., Mendes-Da-Silva, W., & Gonzalez, L., 2018) البحث في أي نوع من قنوات الائتمان الرسمية (التي تعتبر مؤشرا دالا على الشمول المالي) وغير الرسمية يخدمها محو الأمية المالية، حيث تم استخلاص دفع محو الأمية المالية للنزوع إلى أخذ قروض غير رسمية. وفي دراستهم حول تأثير الأمية المالية في الوصول إلى برنامج ائتمان الطاقة والأمن الغذائي للحكومة الاندونيسية (KKP-E[1]) من طرف المزارعين كمؤشر على الشمول المالي، استنتج (Widhiyanto, I., Nuryartono, N., Harianto, H., & Siregar, H., 2018) التأثير –وبشكل كبير– للتعليم المالي على إمكانية الوصول إلى هذا البرنامج.

تأتي أصالة وإضافة هذه الدراسة كأول دراسة من نوعها –على حد علم الباحث– التي حاولت إثبات العلاقة بين المعرفة بصفة عامة، ومحو الأمية المالية بصفة خاصة كمتغيرات مستقلة والشمول المالي كمتغير تابع، وذلك انطلاقا من مجموعة البحوث السابقة، التي تؤكد على أهمية بناء أرضية معرفية تستهدف رفع الوعي، التعليم والمعرفة المالية لدى الأفراد حتى يتحقق الشمول المالي المنشود، وانطلاقا من بيانات مجموعة من قبل هيئات رسمية عالمية، تعتبر –هذه البيانات– المصدر الأثرى والأكثر مصداقية في مجالها.

2. الإطار النظري لمتغيرات الدراسة:

1.2. تعريف الشمول (الاشتمال) المالي وأهميته:

ذاع مؤخراً مصطلح (الشمول المالي[2]) أو (الاشتمال المالي) (باللغة الانجليزية: Financial Inclusion)، وهو حركة عالمية، تهدف إلى إدخال أكبر عدد ممكن من سكان العالم في النظام المصرفي الحديث. الهدف الأوّلي المبسّط للشمول المالي أن يكون لكل شخص في العالم حساب بنكي شخصي، يقوم باستخدامه في الإيداع والسحب والادخار،وقد يبدو هذا الموضوع مستغرباً للبعض، خصوصاً سكان

المدن الذين تعوّدوا على نمط الحياة المدنية، والذين قد يملك بعضهم أكثر من حساب مالي أو بنكي وأكثر من بطاقة ائتمانية. إلا أن الموضوع ليس بهذه الغرابة، ففي عام 2011 كان نصف سكان العالم لا يمتلكون حسابات بنكية، وانخفضت هذه النسبة في عام 2014 لتصبح 38%، وفي عام 2017 وصلت هذه النسبة إلى 31%. أي أنه في الوقت الحالي، ما يقارب ثلث سكان العالم الراشدين لا يمتلكون حسابات بنكية، وجميع تعاملاتهم المالية عن طريق النقد. (الردادي، 2018)

ظهر مصطلح الشمول المالي (عكس الإقصاء المالي) لأول مرة في العام 1993 في دراسة ليشون وثرفت (Leyshon & Thrift) عن الخدمات المالية في جنوب شرق إنجلترا، تناولا فيها أثر إغلاق فرع احد البنوك على وصول سكان المنطقة فعليا للخدمات المصرفية. وخلال تسعينيات القرن الماضي ظهرت العديد من الدراسات المتعلقة بالصعوبات التي تواجهها بعض فئات المجتمع في الوصول إلى الخدمات المصرفية.(عبد الله، 2016، ص 15) بدأ الاهتمام بالشمول المالي منذ أوائل عام 2000حيث كان هدفت مشتركا للعديد من الحكومات والبنوك المركزية في الدول النامية.(عجور، 2017، ص 09)وقد عقد أول مؤتمر سنوي للتحالف الدولي للشمول المالي في عام 2009 بدولة كينيا، ثم عُقد بعد ذلك في كل من أندونيسيا، المكسيك، جنوب أفريقيا، ماليزيا، ترينداد وتوباجو، موزمبيق وفيجي، ومصر في عام 2017.(بن قيدة وبوعافية، 2018، ص 92)

يعرّف البنك الدولي الشمول المالي في تقريره الصادر عام 2014 على أنه نسبة الأشخاص أو الشركات التي تستخدم الخدمات المالية(The World Bank, 2014, p 21)، وحسب التقرير المشترك لصندوق النقد العربي والمجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء، يعكس الشمول المالي الحالة التي يكون فيها الأفراد –بمن فيهم ذوي الدخل المنخفض، ومنظمات الأعمال بما فيها الصغيرة أو محدودة النشاط– الذين يتمتعون بحرية الولوج واستعمال كامل أنواع الخدمات المالية الرسمية (المدفوعات، التحويلات، الادخار،

القروض والتأمينات)، والمقدمة ضمن طريقة مسؤولة ومستدامة، من خلال مجموعة مزودين يعملون في بيئة ملائمة، شرعية ومنظمة. (CGAP & Arab Monetary, 2017, p 1)

2.2. أهداف الشمول المالي:

مع تزايد الاهتمام العالمي بتوسيع نطاق الشمول المالي، وخلق التحالفات بين الهيئات والمؤسسات المالية العالمية للتنسيق والعمل، ضمن آليات مشتركة وموحدة، تتنامى المنافع المتأتية جرَّاء الشمول المالي، ومن خلال بالاطلاع على الدراسات، التقارير والمنشورات يمكن تحديد أهداف الشمول المالي فيما يلي :

- تعزيز وصول كافة فئات المجتمع إلى الخدمات والمنتجات المالية، وتعريف المواطنين بأهمية الخدمات المالية وكيفية الحصول عليها والاستفادة منها،بغرض تحسين ظروفهم المعيشية، الاجتماعية والاقتصادية لتحقيق الاستقرار المالي والاجتماعي؛
- تعزيز حماية حقوق مستهلكي الخدمات المالية، من خلال إعداد السياسات والتعليمات، بالخصوص تلك التي تتعلق بتعريف المتعاملين مع المؤسسات المالية الحالية بحقوقهم وواجباتهم؛
- تسهيل الوصول إلى مصادر التمويل، بهدف تحسين الظروف المعيشية للمواطنين..(إلياس، 2015، ص11)

3.2. مؤشرات الشمول المالي:

اتفق قادة مجموعة العشرين (G20) مع توصية التحالف العالمي من أجل لشمول المالي (GPFI) لدعم جهود بيانات الشمول المالي العالمي والوطني، على مجموعة أساسية من مؤشرات قياس الشمول المالي(بن قيدة وبوعافية، 2018، ص 95) ،وهذه المؤشرات تتناول قياس ثلاثة أبعاد رئيسية:(الوصول إلى الخدمات المالية "القدرة على استخدام الخدمات المالية من المؤسسات الرسمية"؛استخدام الخدمات المالية "مدى استخدام العملاء للخدمات المالية المقدمة بواسطة المؤسسات المالية"؛جودة الخدمات المالية.) (عجوز، 2017، ص 12-14)

4.2. المؤشر العالمي للشمول المالي (GlobalFindex):

تقوم مجموعة البنك الدولي بإجراء العديد من الدراسات المسحية العالمية التي تهدف للحصول على بيانات شاملة ونظرة مستقبلية، تساعد في تعميم الخدمات المالية، وتعد قاعدة بيانات الشمول العالي والمسمّاة (قاعدة بيانات **GlobalFindex**) المصدر الأكثر موضوعية في مجالها(معهد الدراسات المصرفية، 2016)، وتتعلق قاعدة البيانات هذه بمؤشرات محدَّثة عن إمكانية الحصول على الخدمات المالية الرسمية وغير الرسمية واستخدامها. وتحتوي أيضا على بيانات إضافية عن استخدام التكنولوجيا المالية، بما في ذلك استخدام الهواتف المحمولة والإنترنت لإجراء المعاملات المالية(آسلي وآخرون، 2018، ص ix).

1.4.2. تاريخ مؤشر (GlobalFindex):

صدر النسخة الأولى لمؤشر الشمول المالي العالميعام 2011، وتم إصدار النسخة الثانية في العام 2015 تتضمن بيانات عام 2014، في حين صدرت النسخة الأخيرة هذا العام 2018 وتتضمن بالبيانات المتعلقة بعام 2017، حيث أضحت مستعملة على نطاق واسع، كما أصبحت مقبولة كأداة مرجعية يمكن تطبيقها عبر البلدان والمناطق.

2.4.2. إعداد، تمويل وعينة المسح:

يوفر البنك الدولي بالاعتماد على المسح الذي تقوم به مؤسسة غالوب (Gallup Organization[3]) ، مجموعة من المؤشرات الجزئية لقياس الشمول المالي على الموقع التالي: (http://www.worldbank.org/globalfindex)، حيث تقوم هذه المؤسسة بإعداد المسح، وتموّله مؤسسة (بيل وملينداا جيتس) (Melinda Gates Foundation&Bill[4])(بن رجب، 2018، ص 3).

قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي لعام 2017 جمعت باستخدام مسوح استقصائية ممثلة على المستوى الوطني شملت ما يزيد عن 150 ألف بالغ في سن 15 عاما على الأقل في أكثر من 140

بلدا، وذلك باعتماد 141 لغة. تغطي عينة المسح 97% من سكان العالم، تم اختيار العينة في كل بلد من السكان المدنيين، وبشكل عشوائي، كما تم إجراء المقابلات بشكل شخصي في البلدان التي تقل تغطية الهواتف فيها عن 80% من السكان،ووفقا لنتائج المؤشر تصدّرت كل من الدنمارك، فنلندا، السويد، والنرويج ونيوزيلاند الترتيب العام للمؤشر بتحقيقها نسبة 100 % من الشمول المالي(معهد الدراسات المصرفية، 2016).

تقول آسلي ديميرغوتش-كونت (Asli ,Demirgüç-Kunt) مديرة مجموعة بحوث التنمية بالبنك الدولي، "لقد أصبحت قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي ركيزة أساسية للجهود العالمية الرامية إلى تعزيز الشمول المالي،وتوفر هذه البيانات ثروة من المعلومات للعاملين في مجال التنمية وواضعي السياسات والباحثين، كما تساعد في تتبع التقدُّم نحو تحقيق هدف مجموعة البنك الدولي المتعلق بتحقيق الشمول المالي بحلول عام 2020 وأهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة"(The World Bank ; April 19, 2018).

3.4.2. حدود بيانات البنك الدولي لمؤشر(GlobalFindex):

تجدر الإشارة إلى أن البيانات التي يوفرها البنك الدولي يمكن أن تكون ممثلة على مستوى الدول، بالتالي يمكن استغلالها للحصول على مؤشر عام للشمول المالي، لكنها لا تمكن من احتساب الشمول المالي حسب الفئات الاجتماعية والاقتصادية، وذلك بسبب الضعف العددي للعينة. إضافة إلى أن البيانات المتوفرة لا تمكن الباحث من الوقوف على معوقات النفاذ إلى الخدمات المالية (جانب الطلب)، كما أن هناك نقص بصفة عامة في البيانات بالنسبة لبعض الدول العربية (بن رجب، 2018، ص 4). وعليه، وبالنظر إلى أن هدف الدراسة هو التعرف على واقع الشمول المالي على مستوى دولي، فإن نتائج الدراسة ستكون واقعية ومعبرة إلى حدٍّ كبيرٍ، وتعكس الواقع المتعلق بنسبة الأشخاص أو الشركات التي تستخدم الخدمات المالية في دول ومناطق العالم، ومنها المنطقة التي تضم الدول العربية.

5.2. مؤشر المعرفة العالمي(Global Knowledge Index):

أطلق مشروع المعرفة العربي "مؤشر المعرفة العربي" من قبل مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم للمعرفة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي،وهو يعكس إلى أقصى حدّ ممكن "المعرفة من منظور التنمية" في المنطقة العربية، بما يراعي خصوصيات المنطقة العربية وسياقاتها الثقافية واحتياجاتها وتحدياتها التنموية، كما يأخذ في الاعتبار الدور المحوري للشباب العربي كأحد أهم العناصر اللازمة لبناء مجتمعات المعرفة. وسّع المؤشر الآن نطاق تغطيته ليشمل 131 من جميع أنحاء العالم تحت عنوان "مؤشر المعرفة العالمي"، ليصبح بذلك مؤشرًا للمعرفة من المنطقة العربية إلى العالم. تجدر الإشارة إلى أنه تمّ نشر مؤشر المعرفة العربي في عامي 2015 و 2016 وفي عام 2017، تمّ إطلاق مؤشر المعرفة العالمي (www.knowledge4all.com). مؤشر المعرفة العالمي هو المؤشر الوحيد الذي يقيس المعرفة على مستوى العالم، حيث يبين الدور الاستراتيجي للمعرفة وأهمية توفير أدوات منهجيّة لقياسها وحسن إدارتها، هذه الأدوات هي (التعليم قبل الجامعي، التعليم التقني والتدريب المهني، التعليم العالي، البحث والتطوير والابتكار، تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، الاقتصاد، البيئات التمكينية) (www.knowledge4all.com).

6.2. مؤشر محو الأمية المالية(Financial Literacy):

المواطن بحاجة إلى حد أدنى من الثقافة المالية لإدارة أموره المالية، وهو في ذلك شبيه بالحاجة لحد أدنى من الثقافة الطبية، ولقد أدركت الدول المتقدمة أهمية نشر الثقافة المالية بين مواطنيها، وجعلتها مسؤولية الجميع ففي أمريكا أسس الكونجرس عام 2003 لجنة عرفت باسم "لجنة التعليم والثقافة المالية"، ووضع الإستراتيجية القومية للثقافة المالية، كما يقوم المصرف المركزي بالمساهمة مع المصارف التجارية والوزارات المختصة، ومؤسسات المجتمع المدني بتقديم برامج عدة متخصصة لنشر الثقافة المالية (أبو زيد، 2009، ص145-146).

محو الأمية المالية مصطلح واسع يشمل مفاهيم تتراوح بين الوعي المالي والمعرفة، بما في ذلك المنتجات المالية، المؤسسات، المفاهيم والمهارات المالية، مثل القدرة على حساب مدفوعات الفائدة المركبة ؛ والقدرة المالية بشكل عام، من حيث إدارة الأموال والتخطيط المالي (Kishan, K., & Alfan, E., 2018, p11). بالنسبةلمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية يشكل محو الأمية المالية مزيج من الوعي، المعرفة، المهارات،المواقف والسلوكيات اللازمة لاتخاذ قرارات مالية سليمة، وفي نهاية المطاف تحقيق ما يعرف بالرفاهية المالية الفردية(Contuk, F. Y. 2018, p46).

يُعدُّ الاستقصاء العالمي لمؤسسة ستان درد آند بورز (SGlobal FinLit Survey&P) أكبر مقياس عالمي في العالم لمحو الأمية المالية، وهو يستطلع في أربعة مفاهيم مالية أساسية، من خلال توجيه أسئلة بسيطة يسهل فهمها من كافة الشرائح الاجتماعية هي أسعار الفائدة، الفائدة المركبة، التضخم وتنويع الاستثمار لتقليص المخاطر (www.gflec.org).يستند هذا الاستقصاء إلى مقابلات مع أكثر من 150 ألف بالغ في أكثر من 140 دولة، أطلق عام 2014، بتعاون (McGrawHill Financial[5]) مع (Gallup Organization) ، ومجموعة البنك الدولي لأبحاث التنمية (theWorld Bank Development Research Group) ، و(GFLEC[6]).

3. الطريقة والأدوات:

1.3. متغيرات الدراسة:

الدراسة تمت على المستوى الدولي، فهي تستهدف كل دول العالم بشرط أن يتوفر في البلد ثلاثة شروط في نفس الوقت من أجل تحقيق هدف الدراسة، تتعلق الشروط بتوافر كل الإحصائيات الرسمية حول متغيرات الدراسة، وهي: المؤشر العالمي للشمول المالي" GlobalFindex " كمتغير تابع، والمؤشر العالمي للمعرفة "Global Knowledge Index"، ومؤشر محو الأمية المالية" Financial Literacy Index".كمتغيرين مستقلين. يمكن توضيح نموذج هذه الدراسة وفق الصيغة الرياضية الآتية:

$$\boldsymbol{FI} = B_0 + B_1\boldsymbol{FL} + B2\ \boldsymbol{K} + \varepsilon_i$$

حيث أن:

- FI: الشمول المالي (Financial Inclusion)؛
- FL: محو الأمية المالية (Financial Literacy)؛
- K: (Knowledge)؛
- e_i: الخطأ العشوائي.

3.2مصدر وطبيعة بيانات الدراسة:

تم الحصول على البيانات المتعلقة بالشمول المالي خلال الاعتماد على قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي لعام 2017 للبنك الدولي (قاعدة بيانات GlobalFindex) (سبق التطرق إليه بالتفصيل في العنصر2.4)، حيث صدرت النسخة الأخيرة هذا العام في 19 أبريل2018 في اجتماع الربيع للبنك الدولي، وتضمنت بالبيانات المتعلقة بعام 2017، وتعتبر قاعدة البيانات العالمية الثالثة للشمول المالي (بعد 2011و 2014)، حيث أضحت مستعملة على نطاق واسع، كما أصبحت مقبولة كأداة مرجعية يمكن تطبيقها عبر البلدان ومناطق العالم.

تم الحصول على البيانات المتعلقة بمحو الأمية الماليةمن خلال الاستقصاء العالمي لمؤسسة ستاندرد آند بورز (S &P Global FinLit Survey) أكبر مقياس عالمي في العالم لمحو الأمية المالية (سبق التطرق إليه بالتفصيل في العنصر2.5)، وهو يستطلع في أربعة مفاهيم مالية أساسية –من خلال توجيه أسئلة بسيطة يسهل فهمها من كافة الشرائح الاجتماعية– هي أسعار الفائدة، الفائدة المركبة، التضخم وتنويع الاستثمار لتقليص المخاطر.

بالنسبة للبيانات المتعلقة بالمعرفة فقد تم استيرادها من مؤشر المعرفة العالمي، والذي يعتبر المؤشر الوحيد الذي يقيس المعرفة على مستوى العالم (سبق التطرق إليه بالتفصيل في العنصر2.6)، حيث يبين الدور الاستراتيجي للمعرفة وأهمية توفير أدوات منهجيّة لقياسها وحسن إدارتها، هذه الأدوات هي (التعليم

قبل الجامعي، التعليم التقني والتدريب المهني، التعليم العالي، البحث والتطوير والابتكار، تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، الاقتصاد، البيئات التمكينية).

3.3. عينة الدراسة:

مجتمع الدراسة يتضمن كل دول العالم أو الأقاليم الإدارية المستقل مثل التي صدر لها جميع المؤشرات المتعلقة بمتغيرات الدراسة هذا العام (بحيث تغطي عام 2017)، وبلغ إجمالي عددها 116 دولة و (هونغ كونغ) كإقليم إداري خاص، أي بمجموع 117.

3.4. طريقة تحليل بيانات الدراسة:

من أجل تحقيق أهداف الدراسة عن طريق جمع البيانات وتحليلها تم استخدام تحليل الانحدار الخطي للكشف عن العلاقة التأثيرية بين المتغيرات المستقلة (محو الأمية المالية، والمعرفة) والمتغير التابع (الشمول المالي)، وذلك من خلال برنامج (حزمة البرامج الإحصائية للعلوم الاجتماعية) أو كما أصبح يسمى مؤخرا (الحلول الإحصائية للخدمات والمنتجات) (SPSS)، حيث تم استعمال:

- تحليل الانحدار الخطي البسيط (Simple Linear Regression Analysis) لقياس تأثير متغير مستقل واحد على المتغير التابع؛
- تحليل الانحدار الخطي المتعدد التدريجي (Stepwise Multiple Linear Regression Analysis) وذلك لغرض تضمين نموذج الانحدار فقط للمتغيرات المستقلة ذات التأثير الدال إحصائيا على المتغير التابع، مرتبة حسب قوة التأثير.

4. تحليل النتائج ومناقشتها:

فيما يلي سيتم عرض و تحليل نتائج تحليل الانحدار المتعلقة بأثر المعرفة ومحو الأمية المالية على مستوى الشمول المالي، اختبار-على ضوئها- فرضيات الدراسة .

1.4. نتائج تحليل الانحدار البسيط لأثر المعرفة على مستوى الشمول المالي في العالم:

من أجل اختبار هذه الفرضية (H_{01})، سنستخدم تحليل التباين للانحدار للتأكد من صلاحية النموذج، بالإضافة إلى تحليل الانحدار البسيط لاختبار أثر المعرفة على مستوى الشمول المالي في العالم.

الجدول رقم (02): نتائج تحليل التباين للانحدار للتأكد من صلاحية النموذج لاختبار أثر المعرفة على مستوى الشمول المالي في العالم

مصدر التباين	SS مجموع المربعات	DF درجات الحرية	MS متوسط المربعات	F المحسوبة	*Sigمستوى الدلالة F
الانحدار	16485.477	1	16485.477	144.820	.0000
الخطأ	13090.983	115	113.835		
الكلي	29576.460	116			

* التأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$)

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي

يبين الجدول (02) نتائج اختبار صحة النموذج الخاص باختبار الفرضية، حيث يظهر من خلاله أن نتائج التحليل تشير إلى أن النموذج دال إحصائيا في تفسير معادلة الانحدار لأثر المعرفة على مستوى الشمول المالي في العالم، حيث بلغت قيمة Fالمحسوبة (144.820) وهي دالة عند مستوى معنوية ($\alpha \leq .050$)، وبناءً عليه نستنتج أن النموذج صالح لاختبار هذه الفرضية.

يبين الجدول (3) الموالي بأن نتائج تحليل الانحدار البسيط تشير إلى وجود أثر ذي دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq .050$) للمعرفة على مستوى الشمول المالي في العالم، ويؤكد معنوية هذا الأثر قيمة T المحسوبة والتي بلغت (2.802-) وهي دالة عند مستوى معنوية ($\alpha \leq .050$).بلغ معامل الارتباط R(0.747)، في حين معامل التحديد R^2(0.557)، وعليه، نستنتج أن المعرفة تفسر ما نسبته (55.7 في المائة) من التغيرات في الشمول المالي في العالم.

الجدول رقم (03): نتائج تحليل الانحدار البسيط لأثر المعرفة على مستوى الشمول المالي في العالم

النموذج	(R) معامل الارتباط	(R^2) معامل التحديد	المعاملات غير المعيارية		المعاملات المعيارية	T المحسوبة	*Sig مستوى الدلالةT
			B	الخطأ المعياري	Beta		
(الحد الثابت)	**0.747**	**0.557**	-	2.888	-	2.802-	.0060
المعرفة			0.84	0.070	0.746	12.034	.0000
المتغير التابع: الشمول المالي في العالم							

* التأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$)

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي

وهناك ارتباط معنوي قوي جدا بين المعرفة والشمول المالي، فالمعرفة عموما تؤدي زيادة مستوياتها إلى زيادة الشمول المالي، بمعنى أن الدول كلما كانت مؤشراتها المعرفية (التعليم قبل الجامعي، التعليم التقني والتدريب المهني، التعليم العالي، البحث والتطوير والابتكار، تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، الاقتصاد، البيئات التمكينية) لديها عالية، كلما كان مستوى الشمول المالي فيها متوسعا ومنتشرا، وهذا يؤكد المنظور الذي يرى أن التقدم في سائر المجالات –ومنها الاقتصادي– ينطلق من الاعتماد على المعرفة ونشرها بين أفراد المجتمع.

بناءً على النتائج السابقة، **نرفض** الفرضية الصفرية (H_{01})، و**نقبل** الفرضية البديلة التي تنص على أنه "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq .050$) للمعرفة على مستوى الشمول المالي في العالم".

2.4. نتائج تحليل الانحدار البسيط لأثر محو الأمية المالية على مستوى الشمول المالي في العالم:

من أجل اختبار هذه الفرضية (H_{01})، سنستخدم تحليل التباين للانحدار للتأكد من صلاحية النموذج، بالإضافة إلى تحليل الانحدار البسيط لاختبار أثر محو الأمية المالية على مستوى الشمول المالي في العالم.

الجدول رقم (04): نتائج تحليل التباين للانحدار للتأكد من صلاحية النموذج لاختبار أثر محو الأمية المالية على مستوى الشمول المالي في العالم

مصدر التباين	SS مجموع المربعات	DF درجات الحرية	MS متوسط المربعات	F المحسوبة	*Sigمستوى الدلالة F
الانحدار	25058.008	1	25058.008	637.756	.0000
الخطأ	4518.452	115	39.291		
الكلي	29576.460	116			

* التأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$)

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي

يبين الجدول (4) نتائج اختبار صحة النموذج الخاص باختبار الفرضية، حيث يظهر من خلاله أن نتائج التحليل تشير إلى أن النموذج دال إحصائيا في تفسير معادلة الانحدار لأثر محو الأمية المالية على مستوى الشمول المالي في العالم، حيث بلغت قيمة Fالمحسوبة (637.756) وهي دالة عند مستوى معنوية ($\alpha \leq .050$)، وبناءً عليه نستنتج أن النموذج صالح لاختبار هذه الفرضية.

الجدول رقم (05): نتائج تحليل الانحدار البسيط لأثر محو الأمية المالية على مستوى الشمول المالي في العالم

النموذج	(R) معامل الارتباط	(R^2) معامل التحديد	المعاملات غير المعيارية		المعاملات المعيارية	T المحسوبة	*Sig مستوى الدلالةT
			B	الخطأ المعياري	Beta		
(الحد الثابت)	**0.920**	**0.847**	-39.390	2.598	-	15.160	.0000
محو الأمية المالية			1.347	0.053	0.920	25.254	.0000
المتغير التابع: الشمول المالي في العالم							

* التأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$)

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي

يبين الجدول (5) أن نتائج تحليل الانحدار البسيط تشير إلى وجود أثر ذي دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq .050$) لمحو الأمية المالية على مستوى الشمول المالي في العالم، ويؤكد معنوية هذا الأثر قيمة T المحسوبة والتي بلغت (15.160-) وهي دالة عند مستوى معنوية ($\alpha \leq .050$).بلغ معامل الارتباط R(0.920)، في حين معامل التحديد R^2(0.847)، وعليه، نستنتج أن محو الأمية المالية يفسر ما نسبته (84.7 في المائة) من التغيرات في الشمول المالي في العالم.

كما لاحظنا هناك ارتباط معنوي قوي جدا بين محو الأمية المالية والشمول المالي، وهذا مرده أن يمكن محو الأمية المالية قادر التخفيض من الحواجز المرتبطة بالطلب على الخدمات والمنتجات المالي فمحدودية المعرفة المالية تقف حجرة عثرة أمام زيادة الطلب على الخدمات والمنتجات المالية، وهذا من منطلق أنه إذا الأفراد غير مُلمِّين أو غير مرتاحين مع هذه المنتجات أو الخدمات، فلن يطلبوها، وهنا يتدخل محو الأمية المالية كعامل مؤثر، حيث يرفع من مستوى الوعي حول المنتجات والخدمات، وكذا يحسن من مستوى الثقة والقدرة على استخدامها، مما يقود كمحصلة لذلك نحو تعزيز الطلب على المنتجات والخدمات من المؤسسات المالية الرسمية، وتبعا له رفع مستوى الشمول المالي.

لهذا السبب يعتبر محو الأمية المالية من الأسلحة الفعالة، لمكافحة الضعف الاقتصادي والاجتماعي والتقليل من مستويات الفقر إلى حدودها الدنيا، عن طريق إيجاد نوع من حالة الأمن الاقتصادي الأسري، وهنا يجب أن تضطلع المؤسسات المالية الرسمية بدورها،حيث يجب أن يكون لديها دومًا آليات ديناميكية وفعالة للتواصل مع الجمهور حول ما تقدمه من منتجات وخدمات، بحيث تجعلهم –دوما– على دراية بما يناسب احتياجاتهم، الأمر الذي يؤسس لتنامي وتنوع قاعدة عملائها، بما يخدم مصالحها ومصالح الاقتصاد ككل.

بناءً على النتائج السابقة، **نرفض** الفرضية الصفرية (H_{01})، و**نقبل** الفرضية البديلة التي تنص على أنه "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq .050$) لمحو الأمية المالية على مستوى الشمول المالي في العالم".

3.4. نتائج تحليل الانحدار المتعدد التدريجي لأثر المعرفة ومحو الأمية المالية على مستوى الشمول المالي في العالم:

من أجل تضمين نموذج الانحدار فقط للمتغيرات المستقلة (مقومات إدارة المعرفة التنظيمية، عمليات إدارة المعرفة التنظيمية) ذات التأثير الدال إحصائيا على المتغير التابع (فعالية تدريب المورد البشري "الموظفين") في الجامعات الجزائرية مرتبة حسب قوة التأثير سنستخدم تحليل الانحدار المتعدد التدريجي.

الجدول رقم (06): نتائج تحليل الانحدار المتعدد التدريجي للتنبؤ بالشمول المال في العالم من خلال المعرفة ومحو الأمية المالية

النموذج		(R) معامل الارتباط	(R^2) معامل التحديد	المعاملات غير المعيارية		المعاملات المعيارية	T المحسوبة	Sig* مستوى الدلالةT
				B	الخطأ المعياري	Beta		
1	(الحد الثابت)	0.920	0.847	-39.390	2.598	-	-15.160	0.000
	محو الأمية المالية			1.347	0.053	0.920	25.254	0.000
2	(الحد الثابت)	0.930	0.865	-38.350	2.467	-	-15.546	0.000
	محو الأمية			1.151	0.071	0.786	16.126	0.000
	المعرفة			0.216	0.055	0.189	3.886	0.000
المتغير التابع: الشمول المالي في العالم								

* التأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$)

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي

يبين الجدول(6) ترتيب دخول المتغيرات المستقلة في نموذج الانحدار، ويلاحظ أن (محو الأمية المالية) كانت أول المتغيرات المستقلة الداخلة إلى معادلة الانحدار "النموذج الأول"، حيث فسرت ما مقداره (84.7 في المائة) من قيمة التغيرات في المتغير التابع (الشمول المالي) في العالم.

دخل متغير (المعرفة) ثانيا إلى النموذج مع (محو الأمية المالية) "النموذج الثاني"، حيث أضاف قوة تفسيرية مقدارها (1.8 في المائة). وتبلغ القوة التفسيرية لمحو الأمية المالية والمعرفة مع بعضهما البعض (86.5 في المائة) من قيمة التغيرات في الشمول المالي في العالم.

بناءً على هذه النتيجة يمكن كتابة **معادلة الانحدار المقدرة** لنموذج هذه الدراسة وفق الصيغة الرياضية الآتية:

$$FI = -38.350 + 1.151\ FL + 0.216\ K + e_i$$

يمثل (38.350-) قيمة الحد الثابت وهي قيمة الشمول المالي غير المرتبط بمحو الأمية المالية والمعرفة (قيمة FI لما FL=0 وK=0)، أما (1.151) و (0.216) فتمثل معاملات الانحدارات.

إن هذه النتيجة تؤكد تصور الدراسة وتدعم نتائج الدراسات السابقة من واقع البيانات المتعلقة بكل من الشمول المالي، المعرفة ومحو الأمية المالية في العالم، إذ أن تعزيز الشمول وتدعيمه يتطلب مستوى معين من المعرفة، ومستوى محدد من محو الأمية المالية، مع الإشارة إلى أفضلية محو الأمية المالية لتأثيرها الأكبر على الشمول المالي.

محو الأمية المالية يعتبر بمثابة لخطوة التي تسبق مباشرة تحقيق الشمول المالي، فالحاجة ملحة إلى محو الأمية المالية المنتشرة بين شريحة كبيرة من السكان، هؤلاء الذين يعتبرون بعيدين كل البعد عن البنية المالية الرسمية،خصوصا أولئك القاطنين بالمناطق الريفية، حيث يفتقر نحو 3.5 مليار شخص في العالم إلى المعرفة المالية الأساسية، و34% فقط من السكان البالغين يمتلكون معرفة مالية مناسبة، وتنخفض هذه النسبة في الدول العربية إلى 30%، ففي 5 دول عربية فقط يتجاوز المعدّل المتوسط العالمي، في حين تصل الفجوة في نسب الوعي المالي بين الرجال والنساء في العالم إلى 5%، ترتفع على مستوى الدول العربية إلى 8%. وعليه عدم مسايرة محو الأمية المالية لركب لشمول المالي، سينعكس سلبا على شريحة كبيرة من الأفراد.

يعتبر محو الأمية المالية من خلال نشر الثقافة والتعليم المالي من محصلات نشر المعرفة عموما، إذ أن نقص مستويات الأمية المالية هو نتاج ارتفاع مؤشر المعرفة بصفة عامة، لكن في المقابل، مستويات عالية من المعرفة لا تعكس بالضرورة أن محو الأمية المالية سيكون مرتفعا، وهذا ما تم إثباته من خلال نتائج هذه الدراسة، من خلال تغلب أثر محو الأمية المالية على أثر المعرفة.

5. خاتمة:

1.5 نتائج الدراسة:

بينت نتائج الدراسة أنه يوجد أثر للمعرفة عموما ومحو الأمية المالية خصوصا على مستوى الشمول المالي في العالم خلال عام 2017، حيث أنَّ:

– تعزيز الشمول وتدعيمه يتطلب مستوى معين من المعرفة، ومستوى محدد من محو الأمية المالية، مع الإشارة إلى أفضلية محو الأمية المالية لتأثيرها الأكبر على الشمول المالي؛

– تؤدي زيادة مستويات المعرفة عموما إلى زيادة الشمول المالي، بمعنى أن الدول كلما كان مؤشراتها المعرفية عالية، كلما كان مستوى الشمول المالي فيها متوسعا ومنتشرا؛

– محو الأمية المالية يرفع من مستوى الوعي حول المنتجات والخدمات، وكذا يحسن من مستوى الثقة والقدرة على استخدامها، مما يقود كمحصلة لذلك نحو تعزيز الطلب على المنتجات والخدمات من المؤسسات المالية الرسمية، وتبعا له رفع مستوى الشمول المالي.

2.5 اقتراحات وتوصيات الدراسة:

من أهم المقترحات والتوصيات التي تم الخروج بها من خلال هذه الدراسة:

– يجب أن تعمل الدول وفق خطة إستراتيجية لنشر المعرفة بين مواطنيها من دعم أسس المعرفة والمتمثلة في: التعليم قبل الجامعي، التعليم التقني والتدريب المهني، التعليم العالي، البحث والتطوير والابتكار، تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، الاقتصاد، البيئات التمكينية؛

– بالموازاة مع نشر المعرفة، يشكل تعزيز وتطوير منظومة التعليم والتثقيف المالي أحد أهم وأجدى المتطلبات التي يجدر بالدول الوقوف عليها بعين الاعتبار، والعمل على استيفائها إذا ما أرادت توسيع الشمول المالي بين مختلف شرائح مواطنيها؛

– ضرورة التركيز على الفعل التآزري بين المؤسسات الإقليمية والدولية المختصة في الشمول المالي، إلى جانب تعميق الشراكة بين كل من القطاع العام والخاص، من أجل الإسهام في تحقيق تعميم الوصول إلى لخدمات المالية في الدول.

3.5 آفاق الدراسة:

كآفاق مستقبلية لهذه الدراسة، نجد أن هذه الأخيرة فتحت مجالا لدراسة موضوع الشمول المالي من خلال مؤشراته الجزئية على مستوى العالم، وتحليل تموضع الدول على هذه المؤشرات، كما يمكن أيضا إجراء نفس الدراسة في البيئة العربية من خلال إسقاطها على دول العالم العربي، كذلك أيضا يمكن تخصيص بلد معين، كالجزائر مثلا، والتعرف على مكانتها من الشمول المالي في العالم.

أيضا، موضوع محو الأمية المالية جدير بإجراء البحوث حوله، من خلال تحليل هذا المؤشر على الصعيد العالمي، العربي أو حتى المحلي، نظرا لعلاقته المباشرة والقوية بالشمول المالي. كما يمكن دراسة أثر محو الأمية المالية على الشمول المالي حين تتوفر إحصائيات الخاصة بالمؤشرات الجزئية لمحو الأمية المالية، حيث أنه لم تنشر لحد الآن، فكل ما هو متوفر يتعلق بالمؤشر ككل، دون التطرق إلى المؤشرات الجزئية.

6. قائمة المراجع:

1.6. المراجع باللغة العربية:

- بن رجب، جلال الدين. (2018). "**احتساب مؤشر مُركّب للشمول المالي وتقدير العلاقة بين الشمول المالي والناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية**"، صندوق النقد العربي، الامارات العربية المتحدة.
- بن قيدة، مروان و بوعافية، رشيد. (2018)." **واقع وآفاق تعزيز الشمول المالي في الدول العربية**". مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، البليدة، مج9، ع1.
- ديميرجوتش-كونت، آسلي، وآخرون. (2018). "**قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي لعام 2017: قياس الشمول المالي وثورة التكنولوجيا المالية**". واشنطن العاصمة: البنك الدولي.
- الردادي، عبد الله. (21مايو 2018). "**الشمول المالي**". جريدة الشرق الأوسط. ع14419 متاح على:

  https://goo.gl/qWcCnm (11-08-2018 ; 07:57)
- عبد الله، سيمر. (2016)."**الشمول المالي في فلسطين**". معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس). فلسطين.

- عجور، حنين محمد بدر. (2017). "**دور الاشتمال المالي لدى المصارف الوطنية في تحقيق المسئولية الاجتماعية تجاه العملاء: دراسة حالة البنوك الإسلامية العاملة في قطاع غزة**". رسالة ماجستير. الجامعة الإسلامية (غزة)، غزة.
- معهد الدراسات المصرفية ."**اضاءات**".(فبراير2016)، السلسلة8، ع7، متاح على:

www.kibs.edu.kw/upload/Edaat_Feb2016_Financial_Inclusion_1773.pdf(08-08-2018 ; 22:16)

- الياس، كمال الدين. (2015). "**مفهوم الاشتمال المالي وأهدافه**." مجلة الدراسات المالية والمصرفية – الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية – الأردن مج23، ع3.

2.6. المراجع باللغة الأجنبية:

- Akileng, G., Lawino, G. M., & Nzibonera, E. (2018). "**Evaluation Of Determinants Of Financial Inclusion In Uganda**". Journal of Applied Finance and Banking, 8(4).
- Baral, S. K. (2017). "**Demonetisation and financial inclusion in india**". Splint International Journal of Professionals, 4(7).
- CGAP & Arab Monetary. (2017) " **Financial Inclusion Measurement In The Arab World**" , working paper, CGAP, January.
- Contuk, F. Y. (2018). "**Üniversite öğrencilerinin finansal okuryazarlık durumunu etkileyen faktörler üzerine biraraştırma: Muğla sıtkı koçman üniversitesi örneği**". Muhasebe Ve Finansman Dergisi, (77).
- Fraczek, B., Bačová, M., Hintošová, A. B., & Sivicek, T. (2017). "**Simultaneous use of the financial literacy level and the financial inclusion degree as a result of financial education efficiency in visegrad group countries**". Journal of Economics & Management, 27.
- Jariwala, H. V. (2017). "**Financial Literacy: One Step Ahead Of Financial Inclusion**". Prestige International Journal of Management and Research, 9/10(2).
- Kishan, K., & Alfan, E. (2018). "**Financial statement literacy of individual investors in china**".International Journal of China Studies, 9(1).

- Lalrinmawia, M., & Gupta, H. (2015). "**Literacy and knowledge: Farmers' financial inclusion feasibility**". SCMS Journal of Indian Management, 12(3).
- Okello, C. B., Ntayi, J. M., Munene, J. C., & Nkote Nabeta, I. (2016). "**Social capital: Mediator of financial literacy and financial inclusion in rural uganda**". Review of International Business and Strategy, 26(2).
- Santos, D. B., Mendes-Da-Silva, W., & Gonzalez, L. (2018). "**Deficit De Alfabetização Financeira Induz Ao Uso De Empréstimos Em Mercados Informais**". Revista De Administração De Empresas, 58(1).
- The World Bank . (2014) . "**Global Financial Development: Financial Inclusion**", Washington, DC: World Bank.
- The World bank. (April 19, 2018) . " **Financial Inclusion on the Rise, But Gaps Remain, Global Findex Database Shows**", on line: http://www.worldbank.org/en/news/press-release/2018/04/19/financial-inclusion-on-the-rise-but-gaps-remain-global-findex-database-shows (09-08-2018 ; 18:21)
- Widhiyanto, I., Nuryartono, N., Harianto, H., & Siregar, H. (2018). "**The analysis of farmers' financial literacy and its' impact on microcredit accessibility with interest subsidy on agricultural sector**". International Journal of Economics and Financial Issues, 8(3).

3.6. مواقع الانترنت:

- Global Financial Literacy Excellence Center, http://gflec.org/(11-08-2018 ; 20:36)
- http://www.knowledge4all.com/en/110/Pages/About-the-project(11-08-2018 ; 04:36)
- http://www.knowledge4all.com/en/WorldMap(11-08-2018 ; 04:18)
- https://en.wikipedia.org/wiki/Bill_%26_Melinda_Gates_Foundation
- https://fr.wikipedia.org/wiki/The_Gallup_Organization

7. هوامش:

[1] اختصارا لـ (Energy and Food Stability Credit Program)، هو قرض استثماري و / أو رأس مال عامل مقدم من (Bank Internasional Indonesia) BII، كبنك منفذ، لدعم البرنامج الوطني للأمن الغذائي، من خلال مزارعين أو مجموعة مزارعين و/أو تعاونيات، ويمول أنشطة (زراعة المحاصيل، زراعة القصب، تسمين الأبقار والحفاظ على الأبقار الحلوب).

[2] وهذا مردُّه إلى الترجمة على غرار كامل المصطلحات الواردة من اللغات الأجنبية. في هذه الدراسة، سنختار استخدام هذا المصطلح تفادياً للتشويش أو تشتيت الانتباه.

[3]هي شركة تقدم الاستشارات الإدارية والموارد البشرية والبحوث الإحصائية،منظمة أو مؤسسة غالوب تمتلك ما يقرب من أربعين مكتب عبر دول العالم، ويقع مقرهاالرئيس في العاصمة (واشنطن)ويقع مقر العمليات في (أوماها) بولاية (نبراسكا) الأمريكية.

[4] هي مؤسسة خيرية،أسسها (بيلغيتس) و(ملينداغيتس)في عام 2000، لأهداف الرئيسية للمؤسسة على الصعيد العالمي هي تعزيز الرعاية الصحية والحد من الفقر المدقع؛ وفي الولايات المتحدة، توسيع فرص التعليم والوصول إلى تكنولوجيا المعلومات. يوجد مقرا لمؤسسة في سياتل، واشنطن ويرأسها ثلاثة أمناء : (بيلغيتس، وميليندا غيتس،وأرينبوفيت). بالإضافة إلى الرئيس المشارك (ويلياماتش. غيتس). للمزيد:

https://en.wikipedia.org/wiki/Bill_%26_Melinda_Gates_Foundation

[5] (قبل أبريل 2016 McGraw Hill Financial، Inc. ، وقبل 2013 McGraw Hill Companies)، وحاليا (S & P Global Inc)هي شركة أمريكية للتداول العام مقرها في مدينة نيويورك. مجالات عملها الرئيسية هي المعلومات المالية والتحليلات. وهي الشركة الأم لS & P Global Ratings ، و S & P Global Market Intelligence ، و S & P Global Platts، وهي المالك الأكبر لشركةS & P Dow Jones Index .

[6] (Global Financial Literacy Excellence Center): مركز التميز العالمي نحو الأمية المالية